

استثمار خراج الوقف وصناديق الزكاة في تمويل مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة^(١)

د شعييب شنوف

مدير مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، جامعة بومرداس
(سلم البحث للنشر في ١٦ / ٨ / ٢٠١٤ م ، واعتمد للنشر في ١ / ٩ / ٢٠١٤ م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية الى ابراز دور الوقف وصناديق الزكاة في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وماذا من خلال طرح جملة من التساؤلات أهمها ماذا يمكن أن نعمل بأموال الوقف وصناديق الزكاة؟ وكيف يمكن استغلال وتوجيه هذه الأموال؟ وللاجابة على الإشكالية تم استعمال المنهج الوصف التحليلي، وتكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الاستثمار الاجتماعي من خلال أموال الوقف، وتم معالجة الموضوع بغية تحقيق الحركية الاقتصادية عن طريق الاستغلال الأمثل للوقف، وخلصت الدراسة الى جملة من النتائج والتوصيات أهمها ضرورة استغلال أموال الوقف وصناديق الزكاة في تقليص البطالة والقضاء على الفقر في المجتمع.

الكلمات الدالة: الوقف، الزكاة، الاستثمار، المشاريع، التنمية، المؤسسة.

(١) المشروع يبدأ بالأسر التي تدخل ضمن الأصناف الثمانية التي تستحق الزكاة.

Abstract:

Waqf is one of the most important institutions in the Islamic religion. Waqf has many dimensions, religious, social, economic, cultural and humanitarian. This research aims to study the role of the institution of waqf in PME,

The role of this paper is to show the role of Waqf and zakat's funds in the financing of small and middle projects. The problematic of the study is what can we do with the Waqf and zakat's funds? How to use and oriented it to investment projects. We used the descriptive and analysis methodology. The importance of this study results in the importance of social investment through Waqf and Zakat funds. We treated this problem for the aim of dynamic economy realization. At the end of this study we came to a number of results such as the needs to invest Wakf and Zakat's funds in different projects to reduce the employment and fighting misery.

Key words: Waqf, Zakat's funds, investment, projects. Development, company

مقدمة

كانت ولا زالت المجتمعات تسعى إلى تحقيق النمو والتنمية من أجل الحصول على مستويات مرغوب فيها من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة تلك المجتمعات المصنفة ضمن الدول الناشئة، وفي هذا الإطار وقع جدل حاد حول المفاهيم الحديثة لرأس المال، العمل، الاستثمار والتنمية وكيف يمكن تعويض الاستثمار المالي بالإرادة الحضارية و الامكان الحضاري مثل الارادة التي فرضت الزكاة على الأغنياء ومنحها للفقراء، وازداد النقاش حدة حول الكيفية المثلى لاستغلال أموال الزكاة، هل يتم توزيعها على مستحقها أم يتم توظيفها أو استثمارها، أو تقديمها في شكل قروض حسنة

وما يلاحظ بالنسبة للبلدان الاسلامية في محاولاتها التنموية، التي حاولت تقليد الأفكار دون الوسائل وسارعت إلى توفير رؤوس الأموال من الخارج أنها لم تصل إلى تحقيق النتيجة المرغوب فيها، وهذا راجع إلى اعتماد الاستثمار المالي كوسيلة في عملية التنمية وإهمال علماء الاقتصاد لدلول المعادلة الاجتماعية والتراكيب الذهنية، متجاهلين في ذلك بأن الأفكار ليست من طبيعتها الحياد وقد دلت دراسات تجريبية أجريت في بعض الدول على أنه لحل أي معادلة اقتصادية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ومنذ البداية مدلول المعادلة الاجتماعية، ففي الوقت الذي كان يعتبر فيه مفهوم الاقتصادي عند محور الصناعة ركيزة أساسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وقانونا جوهريا لتنظيمها، ظل عندنا على عكس من ذلك، فلم نضع نظرية اقتصادية خاصة وباتت النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي عندنا مقلدة للأفكار و تقف موقف اختيار وتفضيل بين مادية ماركس وليبرالية آدم سميث ليبقى التخلف مستمرا بل متزايدا في بعض البلدان. ولو تدبر الأهل الاختصاص في النشاط الاقتصادي لوجدوا أنه ليس بناء مصانع وتشبيد بنوك فحسب، بل قبل ذلك تشييد الإنسان وبناء سلوكه الجديد.

المبحث الأول : الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

أولاً: حكمة الجماهير في إصلاح الاقتصاد: يرى بعض الخبراء ان مشاركة الجماهير في صنع القرار الاقتصادي هي طريق أي تقدم، ومع ذلك يجب معرفة متى يكون رأي العامة من غير المختصين أكثر صواباً ودقة من رأي الخبراء والجواب العلمي على هذا السؤال هو في أغلب الحالات إلا ما ندر منها، ولذلك فإن الاستخفاف برأي الناس، والتقليل من شأنه عندنا، وخصوصاً تلك المجموعات من الناس ممن يعتقدون أنهم من عباقرة العقول أو من النخبة الذكية و المثقفة في الميدان الاقتصادي والتي وقفت موقف اختيار وتفضيل بين مادية ماركس وليبرالية آدم سميث، يكون بحد ذاته مكمناً سقوطهم.

يقول روبرت لورنس^(١) عن كتاب مهم صدر في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان حكمة الجماهير^(٢) The Wisdom of Crowds، أنه يؤكد بالدليل العلمي والإحصائي أن أغلب رأي الجماهير أكثر صواب ودقة من رأي الخبراء والمختصين، خصوصاً إذا ما ترك الفرد ليتصرف بعفوية، وذلك وفق ضميره وبصيرته من دون تدخل وتأثير خارجي.

ويمكن القول أن أفكار الكاتب جيمس سورفايكي تلتقي مع أفكار الاقتصادي جيمس بيوكانان الفائز بجائزة نوبل عام ١٩٨٦ عن مؤلفاته في نظرية الاختيار العام (Public Choice) وعن كيفية دمج هذا الاختيار في سياق العملية السياسية، ويقول بيوكانان إنه إذا تركت الحرية للأفراد لكي يقوموا بخياراتهم الاقتصادية في شكل تطوعي من أجل الوصول إلى منافع مشتركة بينهم، فإن اللاعبين في الحضيرة السياسية سيقومون بتأدية عملهم بالطريقة نفسها، ولكنه يؤكد أن للعمليات الاقتصادية والسياسية قواعد نظامية لا بد للجميع من احترامها.^(٤)

وإذا لم تقم الحكومات بفهم آلية التفاعل مع الناس في حكمتهم وحرية الاختيار الطوعي لهم، فإنها تكسر تلك القواعد وتسمح لفوضى السوق في السيطرة على الفعل الاقتصادي، والنتيجة المؤكدة ستكون حتماً خسارة فادحة في الاقتصاد، إن مفاهيم الحكم الرشيد، هي القواعد المطلوب توافرها لضمان استمرار آلية صنع القرار على أفضل وجه ممكن، ومن دون تشنج أو تسلط^(٥)

١. مشكلة الدراسة: The problem of the study: يمكن طرح السؤال التالي، كإشكالية لهذه الورقة: صناديق الوقف والزكاة ما العمل؟ هل يوجه إلى الاستهلاك أم للاستثمار؟ و أي استثمار؟ وماهي الأولويات داخل كل قطاع؟ ماذا نعمل بأموال الوقف والزكاة؟ هل بإمكاننا إنشاء مؤسسة مصغرة لكل أسرة الأسر التي تدخل في اطار الأصناف التي لها حق الزكاة؟ ماهي أنواع المؤسسات التي يمكن خلقها؟ وماهي مجالات الاستثمار الممكنة؟ ولماذا المشروعات الصغيرة و المتوسطة؟ كيف يتم قياس مقدار زكاة المال وبيان توزيعها على مصارفها المختلفة والإفصاح عن ذلك طبقاً لمحاسبة الزكاة ؟

(٢) أستاذ علم الاقتصاد بجامعة هارفارد وأحد أعضاء اللجنة الاقتصادية للرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون

(٣) James Surowiecki, The Wisdom of Crowds is a book, originally published, USA (3), 2004.

(٤) Buchanan James, the Creation of Public Choice Theory, Economic Insights, Dallas, Vol. 8, 1977.

(٥) http://www.startimes.com/?t=9147550 مقال بعنوان: لإصلاح الاقتصاد استشر الجماهير لا النخبة، خالد محمد شاهين

٢- فرضية الدراسة Hypothese: بعد التجميع التمهيدي للمعلومات التي نعتقد أنها ترتبط بالموضوع، قمنا بصياغة فرضية محددة نعتبرها الأكثر احتمالاً للإجابة عن الأسئلة المطروحة. - استغلال أموال الوقف وصناديق الزكاة لتحقيق الحركية الاقتصادية والتي ليست هي هذه النظرية أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد، بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي معين.

٣- أهمية وأهداف الدراسة: Importance and objectives of the study: تكمن أهمية البحث في أهمية الاستثمار الاجتماعي والدور الذي يمكن أن يساهم به من خلال استغلال أموال الوقف وصناديق الزكاة، ودور العنصر البشري وجوانبه النفسية والفكرية في المنظومة الاقتصادية وإبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية. كما نهدف إلى تحقيق بعض أهداف المؤتمر وهي كيفية توظيف خراج الأوقاف في مجالات جديدة وغير تقليدية تهم شرائح كبيرة من أبناء المجتمع الجزائري كالتعليم والصحة وغيرها من الأعمال النفعية غير التقليدية ما يجعل الاستفادة منها أكثر جدوى وفي إطار الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الاستفادة من فقه الزكاة في إدارة الوقف وتأثير ذلك على تنمية ناتج الأوقاف.

٤- منهج وأدوات الدراسة Methodology of the study لمعالجة موضوع البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة، نستخدم المناهج المتخذة في البحوث الاقتصادية بصفة عامة، بحيث اعتمدنا على المنهج الوصفي، التحليلي، والملاحظة باعتبارها مادة خام سواء لإثبات أو نفي الفرضية التي قدمناها سابقاً. كما قمنا بمسح مكتبي للعديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع بشكل أو بآخر.

٥- الدراسات السابقة: حسب علم الباحث تم تناول العديد من الدراسات في هذا الميدان، يمكن ذكرها بعضها: دراسة أسامة عبد المجيد العاني، دور الوقف في تمويل المشاريع الصغيرة، الجامعة الإسلامية، بغداد، العراق. دراسة عبد اللطيف الصريح، دور الوقف الإسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية، رسالة ماجستير، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت. دراسة أحمد بن عبد العزيز الحداد، دور الوقف في العملية التنموية وعلاقته بمؤسسات النفع العام، دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدبي، الإمارات العربية المتحدة. دراسة حسين عبد المطلب الأسرج، دور الصناديق الوقفية في التنمية، وزارة التجارة والصناعة المصرية. القاهرة، مصر. دراسة رحيم حسين و زكري ميلود، التمويل الريفي الأصغر أي دور للصناديق الوقفية في مكافحة البطالة والفقر في الريف المغربي؛ مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، الجزائر. دراسة منصور سليم هاني، الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية. المؤتمر الثاني للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، الصيغ التمويلية والروى المستقبلية.

٦- إطار و حدود الدراسة: لا نتناول من خلال هذه الدراسة الجوانب الفقهية والاصطلاحية لخراج الوقف والزكاة، لأنها أمور مفصول فيها من طرف الفقهاء وأهل الاختصاص. لكن نحاول الإشارة إلى أنه من الثابت بعد كل دراسة وبحث أن مشكلة تعاملنا مع صيغ التمويل الإسلامي ليست مشكلة معلومات ناقصة، فقد تراكم كم ضخم من المعلومات والدراسات من خلال الملتقيات، المؤتمرات، الندوات والأيام الدراسية في مختلف جامعات البلدان الواقعة على محور طنجاكارتا، ولا هي مشكلة تنبؤات مستقبلية، إن المشكلة الحقيقية تكمن في كيفية توظيف حصيلة المعلومات المتراكمة والدراسات المستقبلية، من أجل التوصل إلى مخططات بعيدة المدى، ولخدمة سياسات التنمية وتحقيق الحركية

الاقتصادية المطلوبة. فالمقصود هو الخروج بقضية الاقتصاد الإسلامي ومستقبل التعامل معه، من فلك الاختصاص والاختصاصيين والنزول بالقضية لصانعي القرارات الاقتصادية والسياسية.

المبحث الثاني: مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة ..

تحت غطاء اقتصاد السوق الاجتماعي

أولاً- المؤسسات الصغيرة والقطاع الخاص: يمكن القول أن القطاع الخاص من خلال هذا المشروع هو في حاجة إلى أسواق ذات حجم مناسب لتطوير قدراته التنافسية وتعزيز مكانته في الأسواق الوطنية والدولية وهو ما يحتم مواصلة العمل لرفع العراقيل التي تحول دون تطوير المؤسسات الخاصة، وذلك بتوفير البنية الأساسية من وسائل اتصال متعددة الوسائط وتكنولوجيات حديثة وإدخال أكثر مرونة على الإجراءات الإدارية، والتوجه قدر الإمكان نحو اعتبار المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن المشروعات الاستراتيجية التي تنشط داخلها^(٦)

ضرورة وضع إستراتيجية وطنية متفق عليها ما بين القائمين على صناديق الزكاة والقطاع الخاص، لتحديد أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم انشاؤها من خلال هذا المشروع، وذلك في إطار تكاملي مع مدخلات واتجاهات النمو في القطاعات الإنتاجية الأخرى للبلاد مثل قطاع الخدمات وقطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية وبرامج تطوير البنى الأساسية وغيرها لتعظيم الاستفادة من المشروع، كما يتوجب تعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص وتنمية قدراتها وإعطائها ما يكفي من الدعم التي تستطيع من خلالها بلورة وتوجيه الدور القيادي المنشود للقطاع الخاص في عملية التنمية عموماً و انجاح المشروع خصوصاً^(٧)

الأهمية المؤسسات الصغيرة: تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجماً لا يستهان به في اقتصاديات الدول المتقدمة والناشئة على السواء كما أنها كانت طريق النمو في معظم الدول المتقدمة الآن سواء في أمريكا أو اليابان أو حتى في بلدان إيطاليا أو المكسيك، وإن كانت التجربة في هذه البلدان مختلفة من حيث التطبيق عن تجربة البلدان النامية، ففي البلدان المتقدمة تلقى هذه المشروعات الدعم وسهولة الإجراءات من قبل الحكومات كما تجد الدعم أيضاً من الصناعات الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات، مما أوجد نوعاً من التكامل الرأسي أو الأفقي بين هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن تجربة الدول الناشئة تعاني من مجموعة من المعوقات والتي يأتي على رأسها التمويل والتدريب والتسويق وقد حظيت المؤسسات الصغيرة باهتمام البحوث والدراسات وكانت أحد أهم العلاجات المطروحة لعلاج مشكلتي الفقر والبطالة في معظم البلدان الناشئة.^(٨)

٢- لماذا المؤسسات الصغيرة: تلعب المؤسسات الصغيرة دوراً مهماً ورئيسياً في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم وتمثل جزءاً كبيراً من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة

(٦) الندوة الإقليمية حول دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاندماج المغربي، توفيق بكار، تونس، يومي ٢٩-٢٨ نوفمبر ٢٠٠٧،

(٧) دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، سعيد بانعيمون، لعدد ١٢٣٢، ٢٤ نوفمبر تشرين الثاني ٢٠٠٥، الموضوع، محور الاقتصاد ص ٢٥
23471=26sep.net/newsweekarticle.php?sid.http://www

(٨) دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، عبد العزيز مخيمر، الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، ٢٠٠٠

أو الناشئة، وتولي دولا عديدة اهتماما خاصا بها، فعلى سبيل المثال الهند تعد الصناعات الصغيرة مفتاح التنمية وقد أولتها الدولة دعما متميزا حتى أطلق عليها بالابن المدلل للحكومة، وفيما يلي أهم المنافع للمؤسسات الصغيرة:

□ توفير فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة.

□ تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالي. توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة، تعظيم الاستفادة من الخامات المحلية المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية السكانية لكونها تتسم بالمرونة في التوطن. استخدام التكنولوجيا، المساهمة في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواءا بالمواد الأولية أو الاحتياطية، نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات.

٣- مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة القابلية للتطبيق: تركز هذه الدراسة على انشاء مؤسسات مصغرة للأسر التي تدخل ضمن الأصناف الثمانية للزكاة وبعدها يمكن تعميمها الى أصناف أخرى مع ادخال صيغ تمويل أخرى أيضا. على اعتبار أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تحظى في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي لهذه الصناعات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وتؤكد تجارب العديد من الدول، مثل اليابان والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية والآسيوية أن دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد حقق نقلة نوعية ملحوظة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي بهذه الدول، فالصناعات الصغيرة والمتوسطة بطبيعتها لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة أو تقنيات معقدة، مما يجعل تخصصها في مجال محدد والسيطرة عليه أمر في متناول وضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية^(٩).

لاشك في أن دعم وتعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إرساء ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية عموما و في الجزائر خصوصا وإنجاز هذه المشروعات لأهدافها الرئيسية في مجال التوظيف واستيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة بمستوياتها المختلفة، والحد من ظاهرتي البطالة والفقر في المجتمع والحد من مشكلة الشباب الهارب من الوطن، أمر يتطلب التعرف على واقع هذه المؤسسات الصغيرة من حيث الأدوار التي تؤديها والتحديات التي تواجهها والدروس المستفادة من ممارستها والتجارب الناجحة.^(١٠)

من هذا المنطلق نحاول من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على بعض الجوانب النظرية والتطبيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى مساهمتها في التخفيف من حدة مشكلة البطالة، مع الاستفادة من الدروس المستوحاة من تجارب الدول الأخرى ذات الصلة والقابلة للتطبيق، وذلك من خلال استغلال

(٩) الممكن وغير الممكن في معالجة البطالة، شعيب شنوف، دراسات اقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر جانفي ٢٠١٣، العدد ١٩، ص: ١١٢

(١٠) دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، عبد العزيز مخيمر، مرجع سابق

أموال الوقف وصناديق الزكاة في عملية تمويل المشروع.

٤- الجديد في المشروع: يتميز هذا المشروع عن كثير من المحاولات الأخرى، وذلك لإنجاح المشروعات الصغيرة بالتمويل عن طريق أموال الوقف وصناديق الزكاة، من خلال جعل الأفراد مساهمين وشركاء في تلك المشروعات بدلا من إجراء.

٥- أبعاد وخلفية المشروع: استغلال أموال الوقف والزكاة الهدف العام لمشروع هو تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يتعلق بالقطاعات القاعدية وذلك باستغلال الوفرة المالية من خلال أموال الوقف والزكاة في ظل البيئة التنافسية السائدة حاليا في الأسواق العالمية، فإن السياسات الجديدة للتنمية تتخذ كل الإجراءات اللازمة لحماية البيئة وتعتمد البعد البيئي كمحفز لزيادة الكفاءة والتنافسية. يدعو هذا المشروع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى إعادة توجيه عملية الإنتاج المنتجات والخدمات نحو أطر عمل جديدة أثبتت نجاحها لضمان فعالية عالية، الجودة، النظافة والأمان في إطار حماية البيئة عن طريق مراعاة معايير معينة و التي تقلص الضرر البيئي من ناحية و ترفع كفاءة الإنتاج من ناحية ثانية. إن الوصول إلى المعلومات العالمية، المعرفة، التكنولوجيا و الخبرة اللازمة يعد في أيامنا عنصرا أساسيا للتوسيع السريع لمجتمع المعلومات اعتمادا على التطبيق الناجح لحلول تكنولوجيا المعلومات.^(١١)

ثانيا: مجالات النشاط الممكنة: الاستثمار الاجتماعي، الاستثمار الفلاحي، الاستثمار السياحي، الاستثمار الصناعي وترقية الحرف والصناعات التقليدية، وتنمية قطاع الخدمات مثل تطوير قطاع النقل، انشاء مؤسسات تلبي حاجيات المرأة حتى تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني.^(١٢)

١. الاستثمار الاجتماعي: ضرورة تأهيل الأفراد في إدارة المشاريع

لا يمكن القيام بمنح أموال الوقف و توزيع الزكاة دون القيام بعملية انشاء مؤسسات مختصة في الاستثمار في البشر وتطوير الموارد البشرية من خلال الاستثمار الاجتماعي الذي تقوم به الدولة في المرحلة الأولى، بحيث يتم إجراء تربيصات دورية حول كيفية إنشاء وإدارة المؤسسات من الناحية القانونية والمالية في مختلف القطاعات، بحيث سيكون المشارك قادراً على تقييم المخاطر المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال التحليل الكمي و النوعي للمعلومات المتوفرة حول هذه المؤسسات، استهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يتناسب مع استراتيجيات السوق، التعرف على الاحتياجات المالية لهذه المؤسسات؛ تطبيق المفاهيم الرئيسية لتحليل مخاطر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة دراسة التدفقات النقدية و تحليل الميزانيات؛ التعرف على المشاريع القابلة للاستمرار وذات الجدوى الاقتصادية المتميزة. ودراسة ومعرفة الجوانب التطبيقية لمحاسبة الزكاة.

اكتساب مهارة الاستطلاع و التبوء بالمشاكل المتوقعة و محاولة وضع الحلول المسبقة لها. هذا يعني بأن اهتمامنا يجب أن يكون متركزاً على الإنسان المواطن أولاً، وعلى مصالح المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ثانياً، ومساهمة جميع الطبقات والقطاعات في معالجة البطالة وتنمية البلاد ثالثاً.

(١١) دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق ثلاثية: الاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي، تقليص الواردات تنمية الصادرات، شعيب شنوف، جامعة البرج، الجزائر، ديسمبر ٢٠١٣، ص: ٥.

(١٢) عمل بعنوان: تعبئة الموارد الطبيعية المتاحة و استغلال الوفرة المالية لتحقيق التنمية المستدامة، شعيب شنوف، ورقة، مقدمة في المؤتمر العلمي الثامن للبيئة في موضوع: الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة بكلية العلوم جامعة الزقازيق، مصر، ٢٦ يونيو ٢٠١٣، ص: ١٩.

كما يجب العمل على جعل الوقف و صناديق الزكاة الطريق الى الاستثمار الاجتماعي، وذلك من خلال تطوير العنصر البشري و تنمية الموارد البشرية من خلال تحسين التعليم و التكوين عن طريق انشاء مؤسسات الاستثمار الاجتماعي من خلال التمويل عن طريق أموال الوقف و صناديق الزكاة، فيمكن أن تتم عن طريق الارتقاء بأساليب التعليم و التعلم، و تحويل العلم إلى معرفة تنظيمية تستخدم في التخطيط و تنمية الرقابة الذاتية و تعميق الشعور بالمسؤولية، والعمل على تعزيز الفكر التنظيمي و التخطيطي بالإضافة إلى تعبئة الطاقات الاجتماعية و الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة و الوقت، و اليوم تتمثل المهمة الأساسية لبناء عملية التنمية في تهيئة عوامل الإنتاج سواء تعلق الأمر بتأمين رأس المال في المؤسسات نظراً لأهميتها ووزنها أو عوامل الإنتاج الأخرى و تجنيد أكبر لعنصر العمل. كما ينبغي الاستثمار في الموارد البشرية و ذلك عن طريق انشاء مخابر بحث تهتم بالقطاعات الاقتصادية و ربط البحوث الجامعية بمتطلبات التنمية، و اعادة صياغة البرامج الجامعية على أساس احتياجات المؤسسات و متطلبات المجتمع.

٢. الاستثمار الفلاحي: الدولة تمنح الاعتمادات و تقوم بدور الرقابة و الإشراف و تشمل مختلف الأعمال الزراعية انطلاقاً من القيام بدراسة و مسح لهذا القطاع من أجل تحديد الأولويات وفقاً لسياسة وطنية مدروسة و تبعا لاحتياجات السوق الوطنية و المتطلبات الدولية في ظل قواعد المنظمة العالمية للتجارة، إعطاء و منح الشباب أراضي زراعية لحل مشكلة البطالة و تحقيق الهدف المطلوب، فهو مشروع مهم لكنه يحتاج من الحكومة الاهتمام و معالجة المشكلات التي قد تعترض المشروع و حل مشاكل تمويل عملية الإنتاج خاصة في ظل ارتفاع أسعار الأسمدة و المبيدات و مكونات الإنتاج الزراعي و مواجهة عقبة التسويق.

كما يجب توفير خراج الوقف و صناديق الزكاة في تنمية القطاع الفلاحي و وضع رؤية مستقبلية، على اعتبار ان الاستثمار الفلاحي له أهمية بالغة في دعم الاقتصاد الزراعي و إنشاء أي مشروع زراعي يتطلب دراسة جدواه الاقتصادية و الاجتماعية لذلك فان الرؤية المستقبلية للاستثمار الفلاحي تكمن في إيجاد الحلول المناسبة التي تتضمن تفعيل السياسات في مجال التعاون بين المؤسسات و انجاح المشروع و ذلك من خلال:

- تفعيل قوانين الاستثمار مع إيجاد شفافية أكثر في تطبيقه و إدخال طرق جديدة لمنح المشروعات الزراعية عن طريق الائتمان أو المشاركة، تسهيل الإجراءات للمستثمرين من قبل الجهات الرسمية المطبقة للامتيازات الممنوحة من قبل الحكومات للشركات حتى تتم استفادة المستثمر من تلك الامتيازات.
- إزالة المعوقات التشريعية و التنفيذية و الإدارية أمام المستثمرين، تقوية جهاز المتابعة الميدانية و توفير الاطرار المؤهلة و الإمكانيات بجهاز المتابعة لتفعيل عملية متابعة الاستثمارات مع توفير وسائل الحركة و الاتصال للإدارات الاستثمارية بالوزارات و الولايات لسهولة المتابعة، و العمل على الترويج للاستثمار في مجال مشروعات الري و الموارد المائية.

كما يمكن الاستثمار في مجال الزراعة المائية من خلال القيام بنشاط استغلال مساحات مائية صالحة للزراعة المائية بالسواحل أو اليابسة بهدف تربية و إنتاج أنواع مختلفة من الأحياء المائية التي تتميز بنمو سريع و لها قيمة اقتصادية عالية و مردود اقتصادي و استثماري. لقد أصبحت تربية الأحياء المائية

ضرورة اقتصادية بتزايد الطلب على الموارد الغذائية، وذلك لتزايد عدد السكان المستمر. بحيث يمثل هذا النشاط حوالي ٣٠٪ من إجمالي المنتج العالمي الذي يقدر بحوالي ٢٠٠ مليون طن سنويا وتتقدم الصين واليابان قائمة الدول المنتجة وأصبح الاستزراع السمكي منذ سنين فرضية بعد استغلال وازدادت البحر في حدود ٩٠ طن سنويا وعلى عكس ذلك تطور الاستزراع المائي بكل أنواعه وقفز الإنتاج العالمي للمزارع المائية إلى ٤٠ مليون طن في السنوات الأخيرة، كما أصبح يمثل حوالي ٣٥٪ من الإنتاج العالمي البحري) ناصر خليفة الكبير، ٢٠٠٩.

وقد تركز الإنتاج في آسيا بنسبة ٨٥٪ من الإنتاج العالمي وفي أوروبا بنسبة ٨٪ وفي القارة الأفريقية بنسبة ٥٪ أما عن إنتاج بلدان البحر المتوسط فقد وصل إلى حوالي ٩٥٠ ألف طن سنويا والبلدان العربية ما يزال إنتاجها من الاستزراع السمكي ضئيلاً جداً لا يتعدى ١٠٠ ألف طن سنويا بالمقارنة بالمنتج العالمي من الاستزراع السمكي. ولضمان نجاح الاستثمار في مجال الزراعة المائية يجب توفير العوامل الأساسية وهي على النحو التالي: (١٣)

اختيار المواقع المناسبة لإقامة مشاريع الزراعة المائية. تشجيع القطاع الخاص للدخول في الاستثمار في مشاريع الزراعة المائية. تدريب العناصر العربية في مجال الزراعة المائية لمواكبة متطلبات التقنيات الحديثة المستخدمة في هذا المجال وتطويرها للظروف المحلية. العمل على إجراء البحوث والدراسات التطبيقية وذلك بدعم مركز بحوث الأحياء البحرية في إجراء التجارب على أنواع جديدة ذات أهمية اقتصادية وتجارية في إطار التنوع في الزراعة المائية لمواكبة التطورات التي توجه السوق في هذا النشاط الاقتصادي.

٣. الاستثمار الصناعي: ضرورة العمل على استغلال واستعمال الوقف في الاستثمار في الصناعات الخفيفة مثل الصناعات التقليدية و الحرف، وذلك لتنمية وإنعاش الصادرات الصناعية، بحيث تعتبر تنمية الصادرات غير البترولية هي أفضل وسيلة لدفع النمو الاقتصادي ونمو التشغيل، وذلك سوف بتحديد أهم قطاعات الصادرات الصناعية وفقاً لمعايير معينة مثل ما يتمتع به القطاع من روابط خلفية أمامية ومكانة المنتج في حلقات الإنتاج العالمي، وتكلفة الوحدة من العمل، ومرونة العمالة، وعلى أساس هذه المعايير، كما يمكن الاعتماد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة. (١٤)

ومع التحول الاقتصادي ينبغي ان تسعى الجزائر لإتباع سياسة خاصة لتشجيع ودعم القدرات الصناعية لتحقيق إنتاجية أعلى بأفضل مواصفات قياسية، وزيادة القدرة التنافسية والتصديرية للمنتجات الصناعية من خلال الاستمرار في تطوير المنتجات الصناعية والارتقاء بجودة المنتج الصناعي مع خفض تكاليف الإنتاج ودعم نظم الجودة وتطوير المواصفات والقياسات والمعايرة وفقاً للمفاهيم والنظم العالمية. ودعم وتطوير المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وإتاحة المعلومات والمساعدات الفنية والتسويقية بأسلوب علمي منظم، والعمل على تعميق التصنيع المحلي للمعدات الإستثمارية وتحديث قواعد المعلومات التي تخدم هذه العملية وتطوير الأجهزة القائمة بالتصميم الهندسي وربطها بمراكز البحث والتطوير، وكذلك تشجيع تصنيع المكونات الرئيسية للمشروعات الصناعية الكبرى محلياً، وإعطاء الأهمية في مجال نشر الوعي لدي المواطنين واعتبار الإقبال على السلع الوطنية واجب وطني

(١٣) دراسة حول: إمكانيات الاستثمار في مجال الزراعة المائية في ليبيا، ناصر خليفة الكبير، ٢٠٠٩. <http://www.alefah.com/showthread.php?t=1735>

(١٤) الممكن وغير الممكن في معالجة البطالة، شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، جانفي ٢٠١٣، ص: ١١٩.

لمساعدة الصناعة والصناعة والقرار. (١٥)

كما يجب أن تلعب الدولة دور في منح الاعتمادات و بدور الرقابة و الإشراف و تشمل استخدام المواد الأولية المتاحة المتوفرة، الحرف الصناعات التحويلية، أما فيما يتعلق ببرامج المشروعات الصغيرة والحرفية ومشروعات الأسر المنتجة فإنها مشروعات واعدة، وان كانت قد تعاني من مشكل عدم القدرة علي تسويق منتجاتها الذي يجب أن يتم من خلال المؤسسات الخدمية التي انشئت لهذا الغرض حتى يكون هناك تكامل بين كل القطاعات و هذا لنجح مشروع مؤسسة لكل أسرة.

٤. الاستثمار في القطاع السياحي: العمل على توظيف الوقف في الاستثمار السياحي و تطوير الخدمات السياحية و المنتج السياحي، نظراً لأهمية قطاع السياحة في اقتصاديات الدول وإدراكاً لذلك يجب أن يحظى هذا القطاع بمزيداً من العناية والاهتمام باعتباره أحد روافد التنمية الاقتصادية بما يدره من دخل من العملات الصعبة للبلدان المستقبلية للسياح، وتشغيله لقطاع كبير من العمالة وكوسيلة لتعريف البلد لدى البلدان الأخرى.

إن مقومات القطاع السياح تعطي للجزائر فرصة كبيرة لتكون أحد البلدان الرئيسية في الصناعة السياحية بالمنطقة، ولكن ذلك يظل مرهوناً بتدفق الاستثمارات الكبيرة لهذا القطاع وإقامة مقومات صناعة سياحية تكون أحد المصادر الرئيسية للدخل وأداة من أدوات تحقيق التنمية المتوازنة وتدعيم أسس التكامل الاقتصادي بين مناطق البلاد المختلفة، وللسياحة دوراً أساسياً في إنعاش الاقتصاد الجزائري وهي الأداة لتحقيق التنمية المتوازنة ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد كالتضخم والبطالة.

٥. استغلال الوقف في تطوير قطاع الخدمات النقل، الرعاية الصحية: ان إمكانات القطاعات الخدمية التي تعد قاطرات لنمو التشغيل مثل قطاع النقل و الرعاية الصحية والإسكان والتشييد. يمكن توظيفها في عملية التنمية وذلك من خلال التركيز على الخدمات التي يمكن ان تراعي احتياجات الطبقات الفقيرة و حتى المتوسطة، وتوظيف ذلك في الرعاية الصحية للأمراض المزمنة وغيرها من المشاكل والظواهر الاجتماعية الموجودة في المجتمعات العربية عموماً وفي الجزائر خصوصاً.

كما يمكن الاستفادة من الكيفية المثلى لتوظيف واستثمار أموال الوقف وذلك باستغلال العديد من الدراسات و الأبحاث في هذا المجال (١٦)

أ- ضرورة توظيف اقتصاد المعرفة في تنمية مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة، فعندما نتحدث عن ثورة المعلومات إنما نقصد شيء أكثر من كل المفاهيم التي كنا نعرفها حول الثورة ومفهومها بحيث هنا نشير إلى تغيير وانقطاع كفي في التكنولوجيا وهو المترتب عن ثورة المعلومات والاتصالات، فالعالم اليوم دخل مرحلة جديدة تتطلب الكفاءة البشرية من أجل الاستفادة من فرص الاندماج المتاحة فيما يسمى باقتصاد المعرفة، فالآلات الجديدة مثلاً لم تعد تحل محل الإنسان بل أصبحت على العكس تقوم بدور

(١٥) دراسة حول، نحو استراتيجية شاملة لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال المناولة الصناعية، شفيق الأشقر، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، سبتمبر ٢٠٠٦

(١٦) المزيد من التفصيل أنظر :

- دور الوقف الاسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية، عبد اللطيف الصريح، رسالة ماجستير، الامانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠٠٤

- الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية، منصور سليم هاني، المؤتمر الثاني للأوقاف، الصيغ التمويلية والروى المستقبلية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦

عقله ونكاهه، ففي مجال الإنتاج نجد تحويل المادة إلى أشكال أكثر نفعاً للإنسان ولكن الإنتاج يتطلب فوق ذلك معلومات مثل خصائص المادة، تصميم تصور الآلات، وظروف السوق كل هذا هو في الحقيقة تعامل مع المعلومات ولذلك فإن عملية الإنتاج تتطلب عنصر الطاقة أو المادة من جهة وعنصر المعلومات ولكن المشكل الذي يطرح في الاقتصاد الحديث إنما هو تحديد مركز الصادرة فالجديد هو بروز أهمية المعلومات في صورة الإنتاج الحديث وتراجع أهمية الطاقة (المادة) بعض الشيء.

ب. ضرورة استغلال الوقف في تفعيل مزايا التجارة الإلكترونية : شهدت التجارة الإلكترونية في السنوات الأخيرة نمواً انفجارياً ويؤكد المحللون الاقتصاديون أنها أصبحت مفتاح التطور الصناعي، والمحور الأساسي للتطور الاقتصادي على المستويين الدولي والوطني. ويمتد نشاط التجارة الإلكترونية إلى المجالات الآتية: (١٧)

- خدمات ربط أو دخول الإنترنت، التسليم أو التوريد التقني للخدمات، استخدام الإنترنت كأداة لتوزيع الخدمات وتوزيع البضائع المسلمة بطريقة غير تقنية، العمل على تحديث التشريعات القانونية بحيث تتلاءم مع التوجهات الحديثة للتجارة الإلكترونية واستيعاب كل الجوانب والإشكالات الناتجة عن تحول المعلومات والخدمات إلى سلعة بما في ذلك اعتماد التوقيع الإلكتروني رسمياً. دعم وتطوير التعاون بين المؤسسات في مجال إقامة مشاريع صناعية تكنولوجية متقدمة.

ثالثاً: كيفية اختيار المشاريع الاستثمارية: ينبغي ترتيبها حسب إستراتيجية وطنية مدروسة ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار مايلي: التوزيع الجغرافي، تشمل جميع القطاعات المختلفة بهدف تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي أولاً ثم التصدير، والدولة هي التي تحدد الأولويات و الطريقة المثلى للتمويل.

١. الفرضيات والأهداف: الاستخدام الأمثل لأموال الوقف وصناديق أموال الزكاة وذلك بالتوجه نحو الاستثمار وليس الاستهلاك، كما يمكن استغلال الوفرة المالية الحالية، خلق اقتصاد بديل للمحروقات وبناء نواة معلوماتية متوسطة تدعم الشركات المتوسطة والصغيرة في إدارة أعمالها البيئية. ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحسين قدرتها على المنافسة عن طريق تبني الممارسات والسياسات البيئية المعروفة باستعمال المعلومات التكنولوجية مطورة حديثاً وذلك عبر الإنترنت.

تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، والتقليل من الواردات وتنمية الصادرات خارج المحروقات، والقضاء على البطالة بحيث كل مؤسسة بها عد معتبر من أرباب العمل والعمال. ومحاربة الفقر. دعم الإنتاج الوطني بغية تقليص فاتورة الواردات وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٢. الشكل القانوني ينبغي إعداد نموذج موحد لكل شكل من الأشكال المتجانسة من المؤسسات من حيث الشكل القانوني وما يرفقها من الإجراءات التي تضبط الممارسات بحيث يتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها مثل الصفة القانونية، طبيعة النشاط القطاع الحجم رأس المال. وتحديد الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها المختلفة مرحلة التأسيس التشغيل والاستثمار.

(١٧) دور الاقتصاد الإلكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي، بشار عباس، ص ٣٧٦-٣٧٧. [doc.https://www.abhatoo.net.ma/IMG/doc/tec3](https://www.abhatoo.net.ma/IMG/doc/tec3)

٣. الضرائب ينبغي فرض واقتطاع ضريبة وحيدة وهي نسبة ٢,٥ بالمائة.

رابعا: تمويل مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة:

يلعب الوقف دورا مهما في الاقتصاد الوطني ليس في الوطن العربي فقط بل في العديد من دول العالم، وفي بلدان محور طنجا جاكرتا توجد العديد من التجارب الناجحة في هذا المجال خاصة أنه قديم ومعروف في البلدان الإسلامية منذ زمن طويل، لذلك يولى المهتمون أهمية كبيرة لبحث تطوير وتنمية الأوقاف، بما يحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني من خلال القيام بالمشروعات ذات البعد الاجتماعي وذلك من خلال الأبحاث التي تدور حول الاستثمار الأمثل لخراج الوقف، لتطوير مردود الأوقاف وزيادة إنتاجها وتوظيف هذا الإنتاج بصورة أفضل لتحقيق قيمة مضافة تصب في دعم الاقتصاد الوطني. تطوير إدارة الأوقاف على ضوء التجارب العالمية الناجحة، و الدراسات العلمية.^(١٨)

يمكن استغلال أموال الوقف وصناديق الزكاة في تمويل مشروع مؤسسة لكل أسرة، كما يمكن التمويل من مصادر أخرى وذلك من خلال الاقتراحات الآتية:

- التمويل يتم من خلال دفع حصص المساهمين من صناديق أموال الوقف و الزكاة بالنسبة للأفراد الذين يستحقون الزكاة

- استغلال أموال الوقف وذلك بتحويل الأموال من الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تنتج قيمة مضافة. وذلك من خلال انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- كما يمكن تدخل الدولة و ذلك من خلال المساهمة في تمويل المشروع بحيث يتم انطلاقا من الوفرة المالية الحالية وهذا يعني أن الأموال متوفرة، وبالتالي إمكانية الانطلاق الفعلي في المشروع حاليا. كما يمكن أن يتم التمويل عن طريق التخصيص من عائدات البترول الناتجة عن أكثر من ٧٣ دولار للبرميل الواحد بما أن السعر المرجعي لإعداد الميزانية لا يتجاوز هذا السعر و هو السعر الذي يمكن الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية.

يجب الإشارة الى أن يمكن أن تكون المساهمة الأسرية أو الفردية من دينار رمزي إلى الحصة مفتوحة على حسب المشروع وطاقة كل فرد.

كما يمكن الاستعانة بطرائق تمويل كلاسيكية أخرى حسب الإمكانيات المتاحة^(١٩).

- معالم السياسة الاقتصادية التي تقوم على جعل الوقف و الزكاة أداة للاستثمار والإنتاج ان الفقر في حياتنا المعاصرة هو البطالة، ليس فقط لأن البطالة تؤدي إلى الفقر، بل حتى في الحالات التي يتوافر على الفرد الموارد التي تخرجه من حالة الفقر المدقع يبقى للبطالة معنى من أهم معاني الفقر في حياة المجتمعات اليوم. و الزكاة ومصارفها جميعاً تتصف بالفقر الدائم أو المؤقت (عدا العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم) وذلك كان ملائماً أن تتوجه الزكاة اليوم لتمثل سياسة اقتصادية للقضاء على البطالة واستهداف معايير ومؤشرات كلية لتحقيق هذا الغرض، وتوجيه الدراسات الفقهية لدعم ذلك التوجه وإضفاء ما يحتاج إليه من المشروعية. ان بناء النظام الاقتصادي اليوم يحتاج إلى تصميم السياسات الاقتصادية

(١٨) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق ثلاثية: الاكتفاء الذاتي الأمن الغذائي - تقليص الواردات - تنمية الصادرات، شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ديسمبر، ٢٠١٣، ص ١٤

(١٩) التمويل الريفي الأصغر أي دور للصناديق الوقفية في مكافحة البطالة والفقر في الريف المغربي بحسين رحيم و زكري ميلود، ب ت، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريبيج - الجزائر.

التي تجعل من أركان هذا النظام وعناصره الأساسية أدوات فاعلة لبعث الحياة فيه وضمان البقاء له^(٢٠). تقوم هذه السياسة على جعل موارد الوقف والزكاة أداة لتوليد فرص العمل التي تؤدي إلى معالجة مشكلة البطالة، ومعالجة هذه المشكلة الاجتماعية التي تهدد السلام الاجتماعي واستقرار حياة مجتمعات المعاصرة، تستلهم روح فريضة الزكاة وأموال الوقف^(٢١) وتنهض بأغراضها ومقاصدها التي تسعى إلى القضاء على الفقر بكل صورته وأشكاله، ويقوم ذلك على تكوين هيئة استثمارية تشرف على توجيه أموال صناديق الوقف والزكاة نحو إنشاء المشاريع التي تخلق الفرص الوظيفية في المجتمع، تلك التي يستفيد منها العاطلون عن العمل بمعايير وشروط وإجراءات تحقق الغرض الأساس وهو القضاء على الفقر، وربما كان ذلك على صفة أعمال مؤقتة يستفيد منها الفرد ريثما يجد الفرد فرصة عمل ثابتة في مكان آخر فتكون الزكاة وأموال الوقف أداة لمعالجة هذا الوضع المؤقت، كما يمكن تبني إجراءات ومعايير أخرى تمنع خروج الاستثمارات الوقفية والزكوية عن مسارها المرسوم وغرضها المحدد وهو محاربة الفقر ومعالجة مشكلة البطالة.

خامساً: القياس والافصاح المحاسبي للمشروع:

١- مدخل محاسبة الزكاة: ^(٢٢) تشمل محاسبة الزكاة حصر وتحديد وتقويم الأموال الزكوية، حصر وتحديد وتقويم الالتزامات التي تخصم من أموال الزكاة، حساب مقدار النصاب والزكاة الواجبة، الإفصاح عن كيفية توزيع الزكاة على مستحقيها، الإفصاح عن موارد الزكاة ومصارفها خلال الفترة من قوائم وتقارير الزكاة. كما يجب تحديد القدر أو السعر الذي يؤخذ من وعاء الزكاة، بحيث:

- ٢.٥٪ بالنسبة لزكاة النقد وما يعادلها، التجارة، المستغلات، كسب العمل، المال المستفاد، المعادن، وهذا طبقاً لمذهب جمهور الفقهاء وهو الراجح.

- ٥٪ بالنسبة لزكاة الزرع والثمار التي تروى بالآلات بحيث يؤخذ بتكلفة الري.

- ١٠٪ بالنسبة لزكاة الزرع والثمار التي تروى بالعيون والأمطار بحيث بدون تكلفة ري.

- ٢٠٪ بالنسبة لزكاة الركان.

يحكم تحديد وقياس وعرض والإفصاح عن الزكاة مجموعة من المبادئ، ومن أهمها ما يلي: مبدأ السنوية وترتب على قاعدة السنوية، تقوم محاسبة الزكاة على قاعدة استقلال السنوات المالية، ومبدأ القدرة التكليفية بمعنى بلوغ النصاب، ويتم قياس الأصول الممتلكات عموماً بالقيمة السوقية.

تحميل مقدار الزكاة على النحو التالي:

- حالة المؤسسات الفردية، يتحمل مالك المؤسسة كل مقدار الزكاة الواجبة.

- حالة شركات الأشخاص، يوزع مقدار الزكاة على الشركاء حسب حصة كل منهم في رأس المال لمعرفة ما يتحمله كل شريك.

- حالة شركات الأموال، يقسم مقدار الزكاة على عدد الأسهم لتحديد نصيب كل سهم من الزكاة، ثم بعد ذلك

(٢٠) الزكاة كأداة تنمية ذاتية للفقر والمساكين، ندوة حول استطلاع آفاق المستقبل، مؤسسات الزكاة واستيعاب متغيرات القرن الحادي والعشرين ورقة عمل، أكتوبر ١٩٩٨، <http://www.kantakji.com/media/5415/5837.htm>.

(٢١) دور الوقف في العملية التنموية وعلاقته بمؤسسات النفع العام، أحمد بن عبد العزيز الحداد، دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدبي، الإمارات، ٢٠١٢.

(٢٢) ملخص في محاسبة الزكاة، نبيل حسن، <http://dir.net/Forum/uploads/ZakatAccounting.doc/1317/jps>.

يحسب نصيب كل مساهم من الزكاة بقدر ما يملك لمعرفة مقدار ما يتحمله.

٢- الاتجاهات الحديثة لمحاسبة الزكاة : يمكن القول أن محاسبة الزكاة هي فرع من فروع المحاسبة تتناول الأسس والمبادئ والإجراءات الشرعية والفنية التي يعتمد عليها في إعداد البيانات الخاصة بالأموال المزكاة بغرض تحديد مقدار الزكاة وتوزيعها على مصارفها المحدودة وتقديم المعلومات عن ذلك إلى الأطراف ذات العلاقة. مع ذلك يوجد اختلاف بين الفقهاء يؤدي إلى نتائج محاسبية مختلفة ويمكن الإشارة إلى الآتي:^(٢٣)

- الاتجاه الأول يتناول و يقتصر على الأموال الأربعة المنصوص عليها وهي النقد، الزرع، الثمار، الأنعام، وعروض التجارة، ويضيق من نطاق كل منها، مما ينتج عنه قلة حصيلة الزكاة، وهذا هو مذهب ابن حزم من الظاهرية.

- الاتجاه الثاني يستخدم القياس فيضيف إلى الأموال المنصوص عليها ما يتفق معها في العلة إلى جانب التوسع في بعض الشروط التي تؤدي إلى زيادة الحصيلة نوعاً ما، ويمثل هذا الاتجاه جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة، ومع مراعاة أنهم في بعض المسائل يأخذون بالاتجاه الموسع التالي، وهذا الاتجاه ينظر إلى الزكاة باعتبارها عبادة مالية.

- الاتجاه الثالث يخضع كل الأموال للزكاة متى توفرت فيها الشروط العامة للزكاة، وهذا الاتجاه ينظر إلى الزكاة باعتبارها عبادة مالية، ويغلب جانب المالية فيها باعتبارها حقاً للأصناف الثمانية، ويمثل هذا الاتجاه عموماً فقهاء المذهب الحنفي وإن كانوا في بعض المسائل يأخذون بالاتجاه الوسط.

وإذا كانت محاسبة الزكاة تدور حول كيفية تحديد وعاء الزكاة بغرض حساب مقدار زكاة كل مال، فإن هذا الخلاف يؤثر على كيفية الإفصاح المحاسبي، وبما أن دور المحاسبة هنا دور حيادي بمعنى أن على المحاسب الالتزام في عمله بما يتم الأخذ به من هذه الاتجاهات الفقهية، فإن الأخذ بأي اتجاه منها يؤدي إلى نتائج محاسبية مختلفة.

(٢٣) محاسبة الزكاة، محمد عبد الحلیم عمر، دورة تدريبية عن إدارة الزكاة بجامعة الأزهر مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، القاهرة في الفترة من ٣٠ يونيو - ٣ يوليو ٢٠٠١

الخاتمة

من أجل انجاح هذا المشروع فان يجب العمل على النشر الاجتماعي للخطة هذا الوعي ليس بالضرورة قضية اقتصادية وحسب، بل هو ضرورة اجتماعية وسياسية أيضا تستهدف إعادة صياغة مفاهيم الأفراد واتجاهاتهم، إلا أن مشكلة خلق الوعي التوظيفي في هذه التبرعات يتطلب خطة وطنية تقوم على أسس تربوية وإعلامية تغرس مفاهيم التكافل الاجتماعي من خلال اقتصاد الحاجة الذي يقر الحاجة التي تغطيها الإرادة الحضارية مثل الإرادة التي فرضت الزكاة بحيث يصبح الاقتصاد في هذه الحالة يعتمد على مسلمتين اثنتين وهما لقمة العيش حق لكل فم والعمل واجب على كل ساعد.

دراسة و ترتيب الاحتياجات والمشاريع التي يمكن الإنفاق عليها من الأموال الوقفية، وترتيبها وفق أولويات معينة وضوابط محددة وذلك حسب أولويات الاقتصاد الوطني.

دعم دور الوقف في المساهمة في مكافحة مختلف أشكال الفقر والحرمان بالمناطق الريفية وفك العزلة عنها، والمساهمة في التخفيف من وطأة البطالة المتفاقمة على مستوى المناطق الفقيرة والمساهمة في تأهيل أبناء الطبقات المحرومة وفي تعليمهم وتكوينهم، في اطار مؤسسات الاستثمار الاجتماعي التي يتم انشاؤها لهذا الغرض.

التأكيد على ضرورة ابراز أهمية دور الوقف في المساهمة في ترقية المرأة الريفية وإدماجها اجتماعيا واقتصاديا حتى تؤدي دورها في تنمية الاقتصاد الوطني.

ينبغي العمل على نشر الوعي القانوني المختص بالنشاط الاستثماري وتوفير التشريعات المتصلة بهذا المشروع، والعمل على إعداد دورية بالتعديلات التي تطرأ على القوانين والقرارات واللوائح ذات الصلة بالنشاط الاستثماري، تقديم الاستشارة الكاملة للمستثمرين في جميع النواحي بما في ذلك متابعة الجانب المحاسبي للمؤسسات وكيفية دفع الضرائب.

دعم البحث العلمي والدراسات الأكاديمية لطلبة نظام الليسانس - ماستر- دكتوراه من خلال وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، وذلك بتعزيز الشراكة بين المؤسسات الجامعية ومديريات الشؤون الدينية ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في دفع عجلة التنمية الوقفية في الجزائر وتسويق المنتج الوقفي و الزكوي.

ضرورة قيام المؤسسات الجامعية ومنظمات المجتمع المدني بدور فعال في توعية المجتمع بأهمية دور الوقف وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال النشر الاجتماعي للخطة بحيث ينبغي أن يدفع المكلفين بالزكاة الأموال المستحقة لصناديق الزكاة.

العمل على إعداد بنك للمعلومات ودليل بيانات إحصائية اقتصادية يمكن للمؤسسات المشروع الاستفادة منه لدراسة مشروعه الاستثماري، ودراسة أفضل السبل لتفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة في مجال تشجيع الاستثمار وتحديد مشاركة القطاع الخاص.

المصادر و المراجع

١. إمكانيات الاستثمار في مجال الزراعة المائية في ليبيا، ناصر خليفة الكبير، دراسة حول ليبيا، ٢٠٠٩ <http://www.alefah.com/showthread.php>
٢. تعبئة الموارد الطبيعية المتاحة و استغلال الوفرة المالية لتحقيق التنمية المستدامة، شعيب شنوف، ورقة عمل بعنوان، مقدمة في المؤتمر العلمي الثامن للبيئة في موضوع: الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة بكلية العلوم، جامعة الزقازيق، مصر، يوم ٢٦ يونيو ٢٠١٣.
٣. التمويل الريفي الأصغر أي دور للصناديق الوقفية في مكافحة البطالة و الفقر في الريف المغربي؟، حسين رحيم و زكري ميلود، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج - الجزائر، ٢٠١١.
٤. دور الاقتصاد الإلكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي، بشار عباس، مقال من شبكة الانترنت على الموقع الأتي : <https://www.abhatoo.net.ma/doc/IMG/doc/tec3>
٥. دور الصناديق الوقفية في التنمية، حسين عبد المطلب الأسرج، وزارة التجارة والصناعة المصرية، ٢٠١٠.
٦. دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، عبد العزيز مخيمر، الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، ٢٠٠٠.
٧. دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاندماج المغربي، توفيق بكار، الندوة الإقليمية حول، تونس ٢٨-٢٩ نوفمبر ٢٠٠٧.
١. دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، سعيد بانعيمون، لعدد ١٢٣٢، ٢٤ نوفمبر تشرين الثاني ٢٠٠٥، الموضوع، محور الاقتصاد. <http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?sid=23471>
٢. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق ثلاثية: الاكتفاء الذاتي الأمن الغذائي تقليص الواردات تنمية الصادرات، شعيب شنوف،، جامعة البرج، الجزائر، ديسمبر ٢٠١٣.
٣. دور الوقف الاسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية، عبد اللطيف الصريخ، رسالة ماجستير، الامانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠٠٤.
٤. دور الوقف في العملية التنموية وعلاقته بمؤسسات النفع العام، أحمد بن عبد العزيز الحداد، دائرة الاوقاف والشؤون الاسلامية بدبي، الامارات، ٢٠١٢.
٥. دور الوقف في تمويل المشاريع الصغيرة، أسامة عبد المجيد العاني، ب ت، الجامعة الاسلامية، بغداد.

- Choice Theory, Economic Insights,
2^on ,8.Vol ,1977 , Dallas
James Surowiecki, The Wisdom
of Crowds is a book, originally
2004, published, USA
[http://www.islamonline.net/Arabic/
shtml/article02/08/2005/economics](http://www.islamonline.net/Arabic/shtml/article02/08/2005/economics)
[http://www.kantakji.com/fiqh/Files/
22 sur 22 htmPage.5415/Zakat](http://www.kantakji.com/fiqh/Files/22_sur_22.htmPage.5415/Zakat)
٦. لإصلاح الاقتصاد استشر الجماهير لا
النخبة، خالد محمد شاهين، مقال من خلال
الموقع الأتي: <http://www.startimes.com>
٧. محاسبة الزكاة، محمد عبد الحليم عمر، دورة
تدريبية عن إدارة الزكاة، جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد
الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية المعهد
الإسلامي للبحوث والتدريب، القاهرة،
جويلية ٢٠٠١.
٨. الممكن وغير الممكن في معالجة البطالة،
شعيب شنوف، دراسات اقتصادية، جامعة
الأغواط، الجزائر، جانفي ٢٠١٣.
٩. نحو استراتيجية شاملة لدعم وتطوير
المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن
العربي من خلال المناولة الصناعية، شفيق
الأشقر، المؤتمر العربي الأول للمناولة
الصناعية، الجزائر، سبتمبر ٢٠٠٦.
١. ندوة حول استطلاع آفاق المستقبل
بعنوان الزكاة كأداة تنمية ذاتية للفقراء
والمساكين، مؤسسات الزكاة واستيعاب
متغيرات القرن الحادي والعشرين أكتوبر
١٩٩٨، موجود على الموقع الأتي: [http://www.
htm.5415/5837/kantakji.com/media](http://www.kantakji.com/media.htm.5415/5837/)
٢. الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية،
منصور سليم هاني، المؤتمر الثاني
للأوقاف، الصيغ التمويلية والروى
المستقبلية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦.
٣. Alasrag Hussien, The role of the waqf
institution in ,achieving economic
security, MPRA Paper No,2010, May
22447
٤. Buchanan Jamesthe, Creation of Public